الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/54/226
15 February 2000

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠١ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/589)]

### ٥٤/٢٢٦ - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تؤكد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، وكفالة مشاركتها الفعالة والمفيدة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

**وإذ تعترف** بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

**وإذ تعيد تأكيد** قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)]، و ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقرارها ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ

(١) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وقرارها ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

**وإذ ترحب** بإعلان وخطة عمل سان خوسيه[٢] اللذين اعتمدتهما مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، المعقود في سان خوسيه، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، واللذين وضعا طرائق محددة تتعلق بالمسائل القطاعية المتصلة بالتعاون في مجال التجارة والمالية والاستثمار والمشاريع،

**وإذ تحيط علما** بالإعلان الوزارى بشأن قمة الجنوب[٣] الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الثالث والعشرين المعقود بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والذي ركز على تزايد أهمية وملاءمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

**وإذ تدرك** ما سيقدمه مؤتمر قمة بلدان الجنوب المقبل الذي سيعقد في هافانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ من إسهام ذي أهمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - **تؤيد** تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الحادية عشرة[٤]، والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٥]؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦]؛

٣ - **تعيد التأكيد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا ينبغي أن يعتبر بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التعزيز الفعال لجملة أمور منها النهج الثلاثية بغية تيسير تنفيذ البرامج والمشاريع فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ - **تعترف** بالدور الهام الذي يؤديه التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز تنفيذ البرامج والمشاريع فيما بين بلدان الجنوب؛

٥ - **ترحب** بالزيادة الكبيرة التي أفادت عنها البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة في أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث العدد والتغطية القطاعية على السواء؛

---

(٢) A/C.2/52/8، المرفق.

(٣) A/54/432، المرفق الأول.

(٤) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩** (A/54/39).

(٥) **المرجع نفسه، المرفق الأول.**

(٦) A/54/425.

٦ - **تلاحظ مع التقدير** توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي جرى مؤخرا مع زيادة التعاون فيما بين قطاعات ومؤسسات الأعمال في مختلف البلدان، بما في ذلك برنامج النقاط التجارية الذي يرعاه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واجتماعات المشترين والبائعين التي ينظمها مركز التجارة الدولية والمنتديات التجارية ومنتديات المشاريع التي تنظمها منظمة العمل الدولية، وتشجع هذه المنظمات التابعة للأمم المتحدة على توثيق ونشر خبراتها ودروسها ومنهجياتها التنفيذية من أجل تطبيقها في المستقبل؛

٧ - **تلاحظ مع التقدير أيضا** التعاون الاقتصادي المتنامي فيما بين البلدان النامية مع تزايد التبادل التجاري والاستثماري، وكذلك التعاون الصناعي والتقني، بما في ذلك التعاون القائم في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٨ - **ترحب** بالاختتام الناجح للجولة الثانية للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتدعو البلدان المشاركة إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعميق النظام الشامل والإسراع به وتوسيع نطاقه بهدف تعزيز تأثيره؛

٩ - **تعترف** بالتقدم المحرز في عدد من البلدان النامية في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات من قبيل التعليم، والصحة، والتكنولوجيا الأحيائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الفضاء، وإدارة القطاع المالي، وتمويل المشاريع الصغرى، وهي مجالات من شأن التشارك فيها أن يعود بالنفع على تعزيز النمو والتنمية في جميع البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على مواصلة تقديم المساعدة لجهود بناء قدرات البلدان النامية في هذه المجالات؛

١٠ - **تلاحظ مع التقدير** ازدياد عدد البلدان المتقدمة النمو المشاركة في تعاون ثلاثي وتشجع البلدان الأخرى على استخدام هذا التعاون، وفي هذا السياق، تطلب من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقوم، بالتضافر مع البلدان التي تؤيد إقامة تعاون من هذا القبيل، بإيجاد طرق مبتكرة لتوثيق ونشر الدروس المستخلصة ذات الصلة، استنادا إلى التقدم المحرز والمشاكل التي ووجهت، وتحديد الخيارات للاستفادة من الإمكانات الكاملة لهذا التعاون؛

١١ - **تلاحظ مع التقدير أيضا** المساهمة المقدمة من بعض البلدان إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى صندوق بيريس غويريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وتدعو جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى المساهمة بسخاء في الصندوقين الاستئمانيين؛

١٢ - **تطلب** إلى جميع الحكومات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الإقليمية المتعددة الأطراف، أن تنظر في إمكانية زيادة المخصصات من الموارد المالية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأن تعزز طرائق التمويل لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص؛

١٣ - **تشجع** البلدان النامية والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك سائر الشركاء في جهود التنمية، على القيام، عند التطبيق العملي للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، باستحداث آليات جديدة ودعمها من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، مع التركيز بصفة خاصة على استحداث التكنولوجيات الرفيعة والتكنولوجيات المناسبة والتشارك فيها، بغية استخدامها استخداما أفضل في تحقيق نمو البلدان النامية وتنميتها؛

١٤ - **تشدد**، في هذا السياق، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا ليس بديلا للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، وبخاصة نقل التكنولوجيا المناسبة من الشمال إلى الجنوب، بل هو مكمل له؛

١٥ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب البلدان النامية وشركائها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، بهدف تعزيز التعاون والتآزر فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛

١٦ - **تكرر دعوتها** لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن سائر المنظمات المعنية، إلى القيام بصورة مشتركة، مع مراعاة ولايات وبرامج عمل وأولويات كل منها، بمواصلة العمل المتعلق بوضع توصيات محددة بشأن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل كاراكاس[٧] الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والذي عُقد في كاراكاس في أيار/ مايو ١٩٨١ باعتباره آلية هامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإعلان وخطة عمل سان خوسيه[٢] اللذين اعتمدتهما مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، وكذلك إعلان بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية[٨] وخطة عمل بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية[٩] اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي والإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، المعقود في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٧ - **تطلب** من منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مناسبة لتحسين الإدماج الفعال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها وأن تعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بطرق تشمل تقديم الدعم إلى أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجع المؤسسات الدولية المعنية على اتخاذ تدابير مماثلة؛

١٨ - **تكرر تأكيد طلبها** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يكفل الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن يكفل دعم الوحدة لتتمكن من التنفيذ

---

(٧) A/36/333، المرفق.

(٨) A/53/739، المرفق الأول.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

الكامل لولايتها ومسؤولياتها على نطاق المنظومة في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه؛

١٩ - تؤكد، بالإشارة إلى المقرر ٣/١١ الذي اعتمدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الحادية عشرة[٥]، وإلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى الموافق عليه في ذلك المقرر، الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة المستوى الضروري من حضور جميع الدول الأعضاء اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى، بما في ذلك من خلال المناقشات المتعلقة بالتجارب القطرية على الصعيد الميداني، من نواحي التقدم المحرز، والمشاكل التي ووجهت والدروس المستفادة؛

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندا فرعيا معنونا "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية"، وفي هذا السياق، تطلب إلى الأمين العام، أن يقدم إليها في تلك الدورة، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب وتقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار.

**الجلسة العامة ٨٧**
**٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩**